

الأصول العامة للفقه المقارن

[588] على ان هذا التعميم في العلم لجميع أحكامهما ، لا يحتاج إليه حتى في مجالات أعمال الملكة ، وإلا لتعذر عليه استنباط حكم واحد أو تعسر على الأقل وعلى الاخص إذا لاحظنا تشعب كتب السنة - صحاحا ومسانيد وسننا - . بل يكفيها منها فحصه عن مواضع الادلة من الآيات والروايات وغيرهما من كتب الفقه والحديث ، وفحصها على نحو يحصل له العلم بكفاية ما وصل إليه لاستنباط الحكم الذي يريد استنباطه من أدلته . خلاصة الرأي: خلاصة ما انتهينا إليه من رأي ، ان التوفر على معدات الاجتهاد جميعا ، هو الذي يكون الاجتهاد كملكة ، ومع فقد بعضها والتقليد في البعض الآخر ، فإن صاحبها لا يخرج عن كونه مقلدا لاتباع النتائج أخس المقدمات بالضرورة . فملكة الاجتهاد إذن ، إما أن توجد مطلقة ، أو لا توجد أصلا .
